المستهلك اليمني..

منتجات محلية تباع باسم الصين

أنتجت الضغوط الملقاة على عاتق تجار الاستيراد للمواد الغذائية وحلويات الأطفال في الآونة الأخيرة دافعا قويا لتوجههم لإقامة صناعة يمنية مصغرة ولو بحدها الأدنى لكن مقدرتها على الصمود تبقى محفوفة بالمخاطر في ظل الأوضاع الحالية التي يعانيها القطاع الصناعي والتجاري على حد سواء.

ورغم قلة خبرة ومعارف المصنعين الجدد فإن القرار بإقامة صناعات وطنية بدلا من المستوردة لاقى مباركة من المستهلكين مدعومين بتزايد الطلب، خصوصا لتلك المصنوعات التي لا تتجاوز أسعارها 10 ريالات فكان خيارا غير مقبول التراجع فيه .

تحقيق / أحمد الطيار

نلفت نظر المستهلكين وجود كميات كبيرة من البضائع الجديدة ذات الأصناف المتعددة خصوصا الغذائية الخاصة بحلويات الأطفال فقد ظهرت على مدى العامين الماضيين أصناف متعددة تركزت في الحلويات والشيكولاتات والمليم والمقرمشات واللبان ومشروبات حمضية وجيلي ومصاصات وعصائر وفقاقيع بعدة أشكال وألوان، ويحدثنا عنها التاجر عبدالله حمعان -تاجر جملة في سوق الملعب- بقوله: في هذه الأيام تنزل لتجار الجملة أكثر من 100 صنف دخلت السوق حديثا وباتت محل طلب رغم عدم المعرفة بمستوى جودتها ومطابقتها للمواصفات والمقاييس اليمنية. فالمهم أنها تحظى بقبول من أطفال لا يجدون في أيديهم سوى العشرة ريالات في اليوم.

توجه

وفقا لتجار الجملة والذين يستقبلون منتجات المصانع الجديدة فقد برزت مصنوعات غذائية منذ وقت قريب بعد العام 2011م وعلى إثر الأزمة السياسية التي عصفت باليمن، فالمستوردون اليمنيون وجدوا أنفسهم يتعرضون لضغوطات تفوق قدرتهم لتوفير المواد المطلوبة للسوق فكانت أفكارهم متجهة لقيام صناعات محلية لتوفير الطلب للسوق حتى يستفيد البلد أولا ويستفيدون هم وينتهون من مشاكل الاستيراد والائتمان وغيرها وهي فكرة من الناحية العملية جيدة لكنهم وفق رأى خبراء لم يكونوا مؤهلين لذلك.

مصانع

يقود التجار ذوو الخبرات الواسعة في استيراد المواد والحلويات للأطفال ومنتجات الشوكولاتة واللبان وغيرها من المواد التي يستهلكها عادة الأطفال حملة واسعة لتوطين عدة صناعات في اليمن بدلا من استيرادها وهي خطوة كشفها لنا التاجر إسماعيل المجهلي من كبار تجار الجملة في اليمن بالتأكيد أنها الطريق الأنسب لإقامة صناعة وطنية خفيفة بدلا من استيرادها من الخارج حيث يتم إنفاق مليارات الريال سنويا في مصنوعات يمكن صناعتها بسهولة في اليمن لأن الكوادر المؤهلة موجودة لدينا من خريجي أقسام الصناعات الغذائية إضافة إلى أن الحصول على الآلات مبسط ولا قيود عليه لكن المشكلة التي تواجه الصناعات هي الطاقة .

الأصناف

يحدد التاجر قاسم الربوعي من كبار تجار الجملة بسوق نقم أن العديد من التجار تحولوا لإقامة منشآت صناعية صغيرة ومتوسطة لإنتاج أنواع من الحلويات للأطفال بأصناف وأحجام وأشكال جديدة تلقى رواجا وطلبا في السوق، ويقول الربوعي: لدينا منتجون يوفرون لنا حوالي 10 أصناف من المصنوعات الغذائية الجديدة يوميا من البسكويت والشوكولاتة والمساحيق الصناعية والمقرمشات والكيك وتحظى برواج لأن أسعارها منافسة حيث تباع للمستهلك بقيمة 10 ريالات فقط.

مفاجأة

للموزعين والمسوقين دور في الاحتفاء بالصناعة اليمنية الجديدة فقد وجدوا فيها نوعا من الربح ولو بنسبة بسيطة، يقول عبدالله الحبابي موزع بسيارة دينا للمحلات الصغيرة هناك مصانع جديدة لديها إمكانيات جيدة واستفادة من صناعات وتقنيات خارجية وهذا جعلهم ينتجون أصنافا جيدة تستهلك بقوة في السوق كاللبان والكيك وأصابع الشوكولاتة ومشروبات ومليم أبو عود بالحليب والفواكه ومقرمشات بنكهات متعددة وأيضا حلوى حامضة وبنكهات الليمون والفراولة وغيرها وهذا ساعد في احتفاظ السوق بمنتجات بديلة للمستوردة من الخارج .

التجار

يتبنى التجار المستوردون هذه المشاريع الصناعية المتوسطة والصغيرة وتبدو معاناتهم التي فرضت عليهم جراء صعوبات الاستيراد هي السبب في التفكير الجدي بضرورة إقامة صناعة في الوطن، وهذا ما أخبرنا به محمد قاطن تاجر وكالات مواد غذائية حيث يشير إلى أن صعوبات عدة يجدها المستورد اليمني تتعلق بالائتمان والتمويل في المقام الأول وثانيا الاشتراطات المتعلقة بالمواصفات والمقاييس والحجر وغيرها من المعيقات فتم التفضيل أن يتم صناعة المواد الصغيرة وخاصة المتعلقة بالحلويات والبسكويت والكيك في بلادنا فتم استيراد مصانع حديثة ومواد خام ذات جودة وتم الصناعة في اليمن .

صعوبات

تعد الطاقة الكهربائية أحد أبرز الصعوبات التي تواجه المصنعين اليمنين الجدد ويؤدي عدم توفرها لانخفاض إنتاجهم وطاقتهم الإنتاجية اليومية، ويقول فايز النهاري مهندس إنتاج بمصنع للكيك أن توفير الطاقة بالمولدات الخاصة يزيد من تكلفة الإنتاج وهذا يجعل المنتج اليمني غير منافس للمنتجات المستوردة لكن المنتجين المحليين يفضلون الآن الإنتاج المحلي والذي يحقق مكاسب محدودة على المستورد الذي يحقق مكاسب كبيرة .

يحققون الحلم

رغم تأكيدات وزارة الصناعة والتجارة أن كثيرا من المصنعين لم يسجلوا منتجاتهم إلى الآن ولم يستكملوا الشروط لفتح المصانع الخاصة بهذه المنتجات فإنها ترى أنهم بتوجههم ومثابرتهم هذه يحققون حلم «صنع في اليمن، بأيادٍ يمنية»، ويأمل مسئولو الوزارة أن تكون هذه التوجهات بداية لتحويل الحلم إلى حقيقة واقعة بفضل برنامج صنع في اليمن متمنين أن يستفيدوا من مزايا وفرص الدعم الذي يمكن أن يوفره لهم برنامج صنع في اليمن والتي تعد من أولى البرامج الواعدة على مستوى الجمهورية اليمنية، التي تهدف بالدرجة الأولى إلى الترويج للمنتج اليمني وإعادة الثقة لدى الجمهور والتحلي بالجودة للمنتج اليمني.

تقليد

بعض المصنعين اليمنيين الجدد لم تعجبهم فكرة الإبداع وإنتاج مصنوعات بماركات جديدة فقرروا التقليد وتزييف علامات تجارية لمصنوعات من دول أخرى، ومن الغريب أننا لاحظنا في السوق منتجات غذائية عديدة بأسماء وصفات بضائع صينية بل ومغلفة بأغلفة عليها كتابة صينية 100% وبعد التحري اتضح أنها مصنوعة في اليمن ولا تعرف الصين لا من قريب أو بعيد سوى الغلاف، ويقول تجار إن هناك موزعين يتخصصون في توزيع هذه المنتجات التي تنتج في بدروم وهناجر خارج العاصمة ويتم تسويقها على أنها بضائع مستوردة بحيلة تبدو أنها تحقق هدفين، الأول يكمن في طمأنة المستهلك أنها مستوردة فلا يحسس بالقلق عليها صحيا والثانية أنها تسهل على المقلدين فرص التزوير وتقليد المنتجات حيث يقومون بسرقة التصاميم من الإنترنت ويقلدونها بسهولة كما أنهم يعتزمون تقليد أكبر عدد ممكن من البضائع طالما حققوا منها أرباحا وطالما ولم يعد هناك رقابة واسعة الصيت في العاصمة وغيرها .

تطور

لا يختلف الخبراء حول تحديد مشاكل القطاع الصناعي في اليمن، حيث يؤكدون أنه قطاع ناشئ يفتقر بصفة عامة إلى الكثير من المعارف والمهارات والخبرات والممارسات وسعة الأفق وقدرات الاتصال والتواصل فيما بينه ومع الغير وبما يغطي الجوانب المختلفة للتنظيم وإدارة الأعمال .

مشكلة

مشكلة القطاع الصناعي الجديد أنه قطاع ولد من أحشاء القطاع التجاري والذي يغلب عليه التوجه نحو الربح لكن هناك في هذه النخبة من هم الأكثر تنورا ضمن مجتمع رجال الأعمال كما يقول المهندس عبداللطيف مدير المشاريع الصغيرة بوزارة الصناعة التجارة. ومع ذلك فإنه مازال يتسم بالضعف والافتقار إلى مستوى مقبول من كفاءة الأداء وإلى عناصر التطور والنماء، لاسيما وأن القطاع الصناعي هو القطاع الأكثر تعرضا للضرر من جراء العمل بنظم وقواعد وإجراءات العولمة الاقتصادية .

تفنن

هناك خبراء في مجال الصناعة الغذائية من اليمنيين وانضم اليهم مؤخرا بعض السوريين ممن لجأوا للعيش في بلادنا وهؤلاء يقومون بتتبع الأصناف الغذائية من حلويات الأطفال ويقومون بتقليدها مدعومين بخبرات جيدة ويتمكنون من جلب أغلفة من الخارج تقلد الأغلفة الأصلية وكمثال على ذلك باتت العديد من المنتجات السورية نفسها تعاني الأمرين في السوق اليمنية فهناك الأصلي الذي لايزال يأتي من مصانع سورية في داخل سوريا أو خارجها وهناك مقلدة يتم صناعتها في باب اليمن على حد قول التاجر عبدالله الرويحي تاجر جملة بالحصبة بصنعاء حيث يقوم موزعون بتوزيع بضائع عديدة مستخدمين تلك الصفة غير الرسمية للبضائع.

مظاهر الضعف

من مظاهر هذا الضعف صغر المنشآت الصناعية، وشيوع الطابع الفردي العائلي للملكية مع خلو الساحة تقريبا من شركات الاكتتاب العام وشركات الأسهم القابلة للتداول مما يحد من قدرتها للتمويل من مصادر غير مصرفية، هذا فضلا عن تلازم الإدارة والملكية بشكل مطلق في معظم الحالات مما يفسح مجالا لنشوء وتنمية الإدارة المتخصصة وما ينجم عن ذلك ويتلازم

الملابس ... تجارة حسب الطلب!!

يتوسط شاب في العشرينيات من عمره أحد المراكز التجارية الشعبية في شارع هائل بصنعاء ، لينادي بصوت مرتفع للمارة والمتسوقين حول السلعة التي يروج لها في طريقة عرض جديدة تتمثل بسعر واحد وثابت لكل قطعة من الملابس.

يجسد هذا النمط من الأعمال المنتشر حاليا في الأسواق نوعية التجارة بحسب الطلب ، حيث يقول هذا الشاب اسامة المعمري " إن الشرائح محدودة الدخل معنية بالقطع محددة السعر والذي لا يزيد على الف ريال ويناسب دخل المواطنين الذين لا يستطيعون تلبية احتياجاتهم من الملابس بأسعار باهظة ويلجأون لمثل هذه المحلات والمراكز لأنها توفرها لهم بأسعار مناسبة.

تحقيق / محمد راجح

تغرق الاسواق بكل ما هب ودب من الملابس بمختلف أنواعها وأشكالها وأحجامها ، حيث تتدفق على الاسواق بصورة واسعة بحسب طلب تجار المقاولات في هذه الاسواق ممن يعملون على جلبها بكميات كبيرة تجهز خصيصا للسوق المحلية .

ويقول عبدالله الاسعدي تاجر ملابس إن المنافسة الشديدة في سوق الملابس خلقت العديد من الخيارات امام المواطنين ، لكن المشكلة أن الكثير من المتسوقين يبحثون عن السعر ولايهمهم الجودة ونوعية السلعة التي يشترونها .

ويشير إلى الاسواق حاليا مفتوحة وكل تاجر يبحث عن ايجاد مكان لتسويق بضاعته في هذه السوق ، ولهذا يتجه بعضهم إلى جلب بضائع تجهز خصيصا للسوق المحلية بحسب طلبهم وقد تكون سلع متوسطة أو رديئة لا تراعي معايير الجودة ، أو قد تكون بقايا صناعية في هذا الجانب للشركات والمؤسسات التجارية التي يتم التعامل معها والاستيراد منها .

ويضيف أن هناك سلعا جيدة في الملابس بنوعيات مميزة يتم جلبها من مختلف الاسواق الخارجية وفي الاخير يكون المستهلك هو الحكم مع تعدد الخيارات امامه .

انفتاح

بحسب خبراء فان الأسواق صحيح مفتوحة وفي كل أنحاء العالم لكنها مضبوطة بالأدوات الرقابية الرسمية والجميع ملتزم فيها ، لكن الأسواق في بلادنا غير مضبوطة وليست كل السلع خاضعة للمواصفات .

ويقول عارف النجار مسؤول مركز أنشطة الاعمال : أغلب الملابس المتداولة في السوق غير مطابقة للمواصفات وعبارة عن مواد هيدروكيمياوية لا تسمح أغلب الدول بدخولها.

ويؤكد ضرورة الالتزام بمعايير الاستيراد والمحافظة على سلامة الاسواق ، لأن الانفتاح المبالغ فيه يخلق مع غياب الرقابة فوضى ضارة تنعكس بشكل كبير على صحة وسلامة المواطن.

ويقول: إن المواطن يبحث عن السلعة التي تناسب دخله ، لكن هذه السلعة التي قد تكون قطعة قماش أو قطع جاهزة من الملبوسات غير محمية من ناحية الجودة الصحية ، أو رديئة تكون لها انعكاسات مالية مثلا لأنها لا تدوم طويلا أو تتأثر سلبيا بالحرارة مثلا ، وفي هذه الحالة تكون قطعة غير صالحة للاستخدام.

أضرار

يرى مختصون أن هناك انتشارا غير طبيعي للعديد من السلع مثل الملابس ، لأن لها أضرار على المستهلك وصحته ولهذا تجد انتشار العديد من الأمراض نتيجة السلع الضارة والمقلدة والمزورة والمهربة .

ويشدد النجار على الملابس ودخولها إلى الاسواق بصورة واسعة النطاق ، حيث كما يقول : إذا كان يوجد

الأواني المنزلية.. المال قبل الجودة

ظاهرة السلع المغشوشة في بلادنا انتشرت بصورة مخيفة حتى أصبحت تتصدر المبيعات في الأسواق الشعبية المنتشرة في مختلف المديريات والمحافظات اليمنية.. وتعتبر أسواق صنعاء القديمة وشميلة والحصبة المصدر الرئيسي لتسويق هذه المنتجات من قبل أشخاص لا هم لهم إلا الربح السريع.

ومن البضائع المنتشرة في الأسواق حاليا ويزداد عرضها يوما بعد يوم «الأواني المعدنية» من صحون وأكواب معدنية والتي تعتبر من أساسيات المطبخ اليمني وتستخدمها المرأة اليمنية لصناعة وطباخة مختلف الأطعمة والحلويات والمشروبات لأسرتها.

تحقيق / حسن شرف الدين

لا يكتفي البساطون والتجار بعرض الصحون والأكواب المعدنية فقط.. فقد نزلت إلى السوق أنواع مختلفة من الأباريق المعدنية التي تستخدم لإعداد الشاي والقهوة.. ولضعف هذه الأباريق التي لا تستحمل الحرارة الزائدة فقد تؤدي إلى ذوبان عناصر ومكونات المعدن ما يؤدي إلى أضرار صحية على المستهلكين.

اقتصاد المستهلك

كما أن أضرار عرض مثل هذه السلع لا تقتصر على صحة المستهلك وإنما تصل إلى اقتصاده.. فعمر مستلزمات المطبخ المعدنية المغشوشة الافتراضي يكون قصيراً مما يجعل المستهلك يذهب لشراء نفس القطعة من فترة إلى أخرى.

الأخ حامد عبدالقيوم -موظف في الاتصالات- يقول: بعدٍ زواجي خرجت واستأجرت منزلاً.. وكان دخلي الاقتصادي عندما نقلت إلى المنزل ضعيفاً فاضطررت إلى شراء الآواني المنزلية, خصوصا أدوات المطبخ من سوق شعبي في صنعاء يبيع بالكيلو آنذاك.. فقمت بشراء ما يحتاجه المطبخ بالكيلو في حينه.. أما الآن عندما ينقص شيء أو يتلف أي شيء من أدوات المطبخ أحرص على أن تكون ذات جودة عن شرائها، وأذهب إلى محلات تجارية معروفة وذات سمعة جيدة فأنا لا أميز بين البضائع الجيدة من غيره.

أما الأخت ميادة ناصر -مدرسة- فتقول: عادة ما أذهب إلى السوق لشراء أدوات المطبخ وأحرص على شراء نوعيات جيدة من أدوات المطبخ المصنوعة من المعدن التي تتحمل الحرارة ولا تنصهر وتتهالك.. وهناك في السوق أنواع كثيرة من أدوات المطبخ مغشوشة سريعة التلف والانصهار مع درجات الحرارة العالية.. كما أن انصهار هذه المواد في الطعام قد تضر بصحة أسرتي، لذلك أحرص على شراء النوعيات الجيدة.

خبراء

خبراء اقتصاد يؤكدون أن انتشار مثل هذه السلع في الأسواق اليمنية يهدد صحة المواطنين بالدرجة الأولى وصناعة مستلزمات المطبخ في اليمن.. مشيرين إلى أن المواطن العادي يسعى إلى شراء المواد المنزلية رخيصة الثمن ولا يلتفتون إلى الجودة.

كما يؤكد الخبراء أن غياب دور الجهات المعنية كوزارة التجارة والصحة والمواصفات والمقاييس في الحد من انتشار البضائع المغشوشة في الأسواق الشعبية هو ما جعل التجار يلهثون وراء المال واستيراد البضائع ذات المواصفات الضعيفة مستغلين ضعف دخل المواطن الذي لا يستطيع شراء ما يحتاجه من مستلزمات منزلية ذات جودة وعمر أطول.

وعن صناعات هذه المواد المنزلية المصنوعة من المعدن يقول خبراء الاقتصاد أن أغلب هذه المواد يعاد تدويرها من قبل المصانع إما محليا أو خارجيا.. وعادة تكون المواد المعاد تدويرها ضعيفة في السمك والكثافة مما يجعلها عرضة للانصهار أو التلف في وقت قصير.

تطور التكنولوجيا

ومع التطور التكنولوجي استغل كثير من التجار هذه التطور ليزيدوا من انتشار ظاهرة الغش وتطورها ودقتها.. وهذا شكل عائقا أمام الحد من هذه الظاهرة والوقوف أمام انتشارها في الأسواق.. فقد أصبحت الملايين من الدولارات تذهب لممارسة الغش والتقليد وإغراق السوق اليمنية بالبضائع المغشوشة.

وللحد من ظاهرة الغش وانتشار المواد المعدنية المغشوشة تؤكد الجمعية اليمنية لحماية المستهلك أهمية توعية

المستهلكين بأضرار المواد الم
على اقتصاد الأسرة وصحتها
ما كانت الأسرة لديها الوعي
بأضرار هذه المواد ستتوق
شرائها وبالتالي سيكون هنال
في شراء هذه المواد ما يجعل
يتوقفون عن استيراد وصنا
هذه البضائع.

حماية المستهلك

وتشير الجمعية اليمنية
المستهلك إلى أن مواجهة
والبضائع المغشوشة وم
تحتاج إلى تشريعات قانون
ونافذة من خلال سرعة إصد
حماية المستهلك الذي سي
التشريعات المتخصصة وا
بالمعالجات القانونية و
للحد من ظاهرة الغش
بحماية المستهلك.. كما أن
القانون يستند إلى الحقوق
للمستهلك والقواعد التي أقر
المتحدة كعهد دولي يتعلق ب
الاقتصادية والاجتماعية و
والبيئية للمستهلك.

حقوقيون

ويدعو الحقوقيون الجهات ال
ومنظمات المجتمع المدني إ
حملات مشتركة على الأسواق
خصوصا الأسواق الشعبية ا
في الأحياء المكتظة بالسكان
كافة البضائع المغشوشة
ومراقبة مختلف المنافذ أو
ومعرفة مدى إلتزامها في
القانون الخاص بمواصفات و
والاستيراد والتصدير.. إلى جان
حملات مشتركة توعوية في
وسائل الإعلام المقروءة والم
والمرئية للتعريف بمخاطر
المغشوشة على المستهلكين ا
وصحيا.